

**اووقف** با دغام فابده في **فاجبا** بمهمله ثم جيم اى كف  
 عن الحكم بقول الحديث وغرمة اخيرا طالترده بن اغلاله  
 بذلك اولاً ولو كان طي اغلاله انقص عن ذلك **مع كونه اى**  
 الحديث المعنى والمتوقف فيه **ظاهره** قبل الوقوف عليه على العلة  
**ان سئل** اى السلامة منها لجمع شرط القبول الظاهر ولا  
 يقال القاعده ان اليقين لا يترك بالشك اذ لا يقين هنا وان المصداق  
 وما بعدها في موضع رفع على الخبرية لقوله ظاهره والحمله في موضع  
 نصب خبر الكونه وحسين فاعل او المفعول خبر ظاهره السلامة  
 اطلع فيه بعد التفتيش على فادح ومن امثله حديث ابن  
 جريح عن موسى بن عقبة عن سميل بن ابي صالح عن ابيه  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه من قوعا من جنس مجلسا كثر فيه  
 لفضه فان موسى بن اسماعيل اذ سلمته المنقرى رواه عن  
 وهيب بن خالد الباهلي عن سميل المذكور فقال عن عون  
 بن عبد الله بن عتبة بن مسعود التابى وجعله من قوله  
 وبذلك اعلم البخاري وفضى لوهيب مع تصحيحه بانه لا يعرف  
 في الدنيا بغيره من جرح هذا الاهد الحديث وقال لا تذكر  
 لموسى سما عان سميل وكذا اعلمه احمد وابو حاتم والبرقي  
 والوهب فيه من سميل فانه كان قد اصابته علة نسي من اجلها  
 بعض حديثه وهيب اعرف بحديثه من ابن عيسى وعلى ان  
 هذه العلة قد خفيت على مسلم حتى ينزلها امامه ولذا اعترف  
 غير واحد من الحفاظ بظهور هذا الاسناد وهو صحيح حديث  
 ابن جريح وحديث حماد بن سلمة وغيره عن عكرمة بن خالد  
 عن ابن عمر رفعه من باع عبدا وله مال ومن باع غنلا قد ابرئ

الحديث

الحديث فان بعض النفاذ رواه عن عكرمة فقال عن الزهري عن ابن عمر  
 فرجع الحديث الى الزهري والزهري انما رواه عن سالم بن ابيه وهو الضراب  
 ومع ذلك فهو معلى ايضا لاننا نراه عن ابن عمر يحمل الحمله الاولى عن  
 عمر من قوله والثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والقول قوله كما صرح  
 به ابن المديني والدارقطني والسياتي فان كان سالم اجازته قال  
 شيخنا وهذه علة خفية فان عكرمة قال هذا الكرم من الزهري وهو  
 معروف بالرواية عن ابن عمر فلما وجد الحديث من رواية حماد وغيره  
 عنه كان ظاهره الصحة واعتضد بذلك ما رواه الزهري عن سالم عن ابيه  
 وترجم به ما رواه نافع ثم فتشنا فبان ان عكرمة سمعه من هو اصغر منه  
 وهو الزهري والزهري لم يسمعه من ابن عمر انما سمعه من سالم فوضع  
 ان رواية حماد مدسوسة ومسوقة ورجع هذه الاسناد الذي كان يمكن الاعتصام  
 به الى الاسناد المحكوم عليه بالزهر وكان سبب حكمهم عليه بذلك كون  
 سالم او من دونه سلك الحادة فان العادة في الغالب ان الاسناد اذ  
 انتهى الى الصغاي قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما جازها بعد  
 المعاني ذكر صحابي اخر والحديث من قوله كان طباغ الماعلى ان من  
 ضبطه هكذا اتقن ضبط **وهي** اي العلة الخفية **هي غالباً في السند**  
**اي** دليله في المتن فالتحيز في السند **تفتح في** قبول **المتن بقطع**  
**مسند متصل او توقف من فروع** او يعرف ذلك من مواضع القول  
 وذلك لا يتم ان كانت من جهة اختلاف على راوي الحديث الذي  
 لا يعرف من غير جمعه ولم يمكن الجمع وراوية الوجود ولو في شيء  
 خاص وكذا ان يتبين ان راوي الطريق الفردي لا يسبح من فوعة  
 مع معاصره له كحديث اشعث بن سوار عن حماد بن سيرين  
 عن نعيم الداري فان ابن سيرين لم يسمع من نعيم كان مولده لسنتين